المجلس الأعلى للقضاء يطالب بإنهائه ونقابة المحامين تعتبره تغييباً للعدالة و"النادي" متمسك بمطالبه

اضراب القضاة .. بين المطالب الحقوقية وتعطيل مصالح الناس

/تقرير / افتكار القاضي

تشهد المحاكم والنيابات في عموم مناطق ومحافظات الجمهورية اضرابا شاملا من قبل اعضاء السلطة القضائية منذ أواخر مارس الماضي احتجاجا على عدم توفير الحماية الامنية الكافية للمحاكم والنيابات ورجال القضاء وتعرضهم بصورة متكررة للاعتداءات وصولا الى الاختطاف .. فيما آلاف القضايا مكدسة في ادراج المحاكم والمتخاصمون وطالبو الحق والانصاف ينتظرون بفارغ الصبر عودة القضاه لممارسة اعمالهم والبت في قضاياهم ..

> مجلس القضاء الأعلى

(الثورة): إن الاجتماع سيتدارس التطورات التي يشهدها الوضع القضائي والاجراءات والخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة التحديات الماثلة امام اعضاء السلطة القضائية والطرق الكفيلة بتحقيق مطالب القضاة اليمنين والمتمثلة بتوفير الحماية الامنية الكافية لرجال القضاء والدفاع عن استقلال المحاكم ودراسة الاجراءات الكفيلة مع السلطة القضائية لتنفيذ هذه المطالب والقبض على مختطفي القاضي السروري الذي افرج عنه بعد أسبوعين من اختطافه من قبل مسلحين والقبض أيضاً على المعتدين على القضاة.

ويؤكد القاضي جمال الفهيدي أن المحاكم والنيابات لا تستطيع أن تقوم بدورها في ظل عدم وجود الامكانات والحماية الامنية لمقرات المحاكم والنيابات من قبل الدولة التي لم تتوفر رغم الاتفاقيات التي تم الخروج بها مع السلطة القضائية والاجهزة الامنيه بتوفير الامن لرجال القضاء لحمايتهم .

حماية غير كافية

ويرى أن الافراد الذين يتواجدون حاليا في مقر المحاكم غير قادرين على القيام بواجبهم المطلوب لحماية تلك المقرات لعدم توفير الامكانيات اللازمة لهم ، إذ ينبغي أن تكون هناك حماية امنية كافية وقادرة على تحقيق الحماية الامنة للمحاكم وللقضاة في مثل هذه المقرات الحساسة باعتبارها مكان خصومات بين افراد المجتمع وبغياب الامن في هذه المرافق الهامة يصبح القضاء اداة بيد اصحاب القوة والمتنفذين.

ويعتبر أن مجلس القضاء الاعلى لم يقم بواجبه الدستوري بصفتة مؤسسة تضمن الدفاع عن اعضاء السلطة القضائية وتحقيق مطالبهم برغم تفهمه لحيثيات واسباب الاضراب ولايمانه المطلق بعدالة مطالبنا وغياب الامكانيات القضائية وذلك يطالبنا بالعودة لاستئناف العمل في ظل هذا الوضع .

ووفقا للقاضي الفهيدي فإن القضاة يحملون المجلس الاعلى للقضاء المسؤولية التاريخية في الدفاع عن هذه السلطة واستقلالها وفرض هيبة سلطة القضاء في البلاد .

وضع لا يسر

ومع ادراك نادي القضاة بأن استمرار الاضراب يعني تأخير النظر والبت في قضايا المواطنين والفصل بين المتخاصمين إلا أنه يرى أن وضع القضاء في اليمن اصبح لا يسر احداً والقاضي هذا او ذاك عرضة للاعتداءات او الاختطافات والتهديدات بشكل مستمر وهو ما يؤثر سلبا على سير العدالة .. ويقول نائب رئيس نادي القضاه "نستشعر المسؤولية تجاه قضايا المواطنين بسبب الاضراب لكننا نتساءل : هل يأمل المتخاصمون أن يحاكموا محاكمة عادلة امام قاض لا يتوفر له الامن في منصة قضائية وتعرض الكثير من القضاه للاعتداءات والتهديدات نتيجة امتناعهم عن تلبية رغبات النافذين وحرصهم على تحقيق العدل الذي لم يحصلوا هم عليه من الدولة المكلفة بحمايتهم ..

تعطيل مصالح المتقاضين

وفيما يعتبر نادي القضاه أن استمرار الاضراب هو الوسيلة الفضلى للاستجابة لتحقيق مطالبهم تعتبر نقابة المحامين اليمنيين هذا الاجراء تغييباً لسير العدالة ومعاقبة للمواطن وحرمانه من حقه الدستوري والقانوني في اللجوء إلى القضاء، الأمر الذي يعمق من انتشار الفوضى في المجتمع لاسيما واليمن تمر بحالة من عدم الاستقرار الأمني وهو ما يوجب على القضاة في هذه المرحلة الاستثنائية قيامهم بدورهم الكامل في الحفاظ على سير العدالة وتحقيق العدل والانصاف للناس.

رئيس نقابة المحامين اليمنيين عبدالله راجح يؤكد رفضه للاضراب لأنه كما يقول يعاقب الشعب ولا يخدم سير العدالة والقضاء حيث أن هناك الكثير من الجرائم والقضايا معلقة بسبب تواصل اضراب القضاة فالسجون الاحتياطية بها مساجين ينتظرون الافراج عنهم من قبل القضاء فهناك المئات من المساجين ممن كانوا منتظرين الإفراج أو المحبوسين احتياطيا صار حبسهم وقيد حريتهم خارج إطار القانون, وقيد حرية الأشخاص أو حجزهم بدون مسوغ قانوني كذلك هناك الكثير من المرتبات تصرف عن طريق القضاء معطله وقضايا الاستثمار كذلك معلقة بسبب تواصل اضراب القضاه.

ويدعو راجح النائب العام الى تحمل مسؤوليته باتخاذ اجراءات صارمة لإنهاء الاضراب الذي عطل مصالح الناس كما على مجلس القضاء أن لا يترك الوضع يزداد سوءا خاصة وأن الجميع يعول على مجلس القضاء في رفع الاضراب وعودة الأمور الى ما كانت عليه وخاصة بعد أن تم الافراج عن القاضي السروري إلا أنه لم يتم القبض على مختطفيه.

ويضيف: أكدنا وقوفنا الى جانب القضاة في هذه المسالة وتضامننا الكامل والمستمر مع القضاة والذي عبرت عنه النقابة في مقترحها المقدم لنادي القضاة في اجتماعها المشترك الذي أنعقد بتاريخ 9 أبريل 2014م، حيث تضمن مقترح نقابة المحامين المطالبة بتعليق الإضراب القضائي لمدة عشرة أيام ومطالبة الحكومة بتنفيذ الطلبات المقدمة من نادي القضاة والمتعلقة بسرعة إلقاء القبض على الجناة ممن قاموا باختطاف القاضي/ محمد السروري ومحاكمتهم وإقالة مدير أمن محافظة حجة لتقصيره وعدم قيامه بواجبه في القبض على الجناة، وفي حالة عدم استجابة الحكومة لهذه الطلبات المشروعة، فإن النقابة على استعداد كامل لدعوة المحامين للخروج إلى الميادين العامة مع القضاة وعدم العودة حتى تستجيب الحكومة لمطالب القضاة العادلة والمشروعة، إلا أن هذا المقترح كما يقول المحامي راجح لم يلق أي استجابة او رد من قبل نادي القضاه .

في حين اكد نائب رئيس النادي القاضي جمال الفهيدي أن مقترح نقابة المحامين قوبل بالرفض لأنه يقضي في حال عدم الاستجابة لمطالب القضاة بعد عشرة ايام نزول المحامين الى الشارع ونصب الخيام للمطالبة بإسقاط الحكومة .. وهو مطلب يذهب الى تسييس القضية والانحراف بها عن مسارها ، ونادي القضاة لا يرتضي هذا الامر ..مؤكدا أن مقترح راجح هو مقترح شخصي لم يتم طرحه من قبل نقابة المحامين مثمنا في الوقت نفسه تفاعل فروع نقابات المحامين في مختلف المحافظات مع مطالب القضاه ووقوفها الى جانبهم.

الباحثون عن العدالة

من جانبها دعت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات "هود" القضاة إلى فك إضرابهم "نظرا لتعطل مصالح المتقاضين فضلا عن كونه يتنافى مع مبادئ العدالة.

وقالت "هود" في بيان لها: إنها "تشعر بآلام المتقاضين الباحثين عن العدالة، وهم يعانون إضرابات قضائية متواصلة، لا يكاد ينتهي إضراب حتى تبدأ إجازة ولا يبدأ دوام حتى يأتي سبب جديد.

ويشكو القضاة في اليمن من اعتداءات متكررة وتهديدات بالقتل من قبل جهات نافذة أو مسلحين رافضين لتنفيذ أحكام قضائية ضد مسجونين بتهم مختلفة. وسبق أن نفذ القضاة في المحاكم والنيابات إضرابات عن العمل عدة مرات احتجاجا على الأوضاع الأمنية غير المستقرة للعمل القضائي في البلاد.

> وقفة احتجاجية للقضاة «أرشيف»

لأسباب وعوامل متعددة عبر العصور

اليمنيون من أكثر الشعوب اغتراباً على مستوى العالم

/تقرير / إبراهيم الاشموري

يعتبر اليمنيون من أكثر شعوب الأرض هجرة وتنقلاً بين مختلف أمصار العالم بحثاً عن الحياة الأفضل.

ويتميز اليمنيون عبر العصور بشغفهم وعشقهم للهجرة والاغتراب وعدم رضوخهم لصعوبات ومنغصات المكان ليتركوه في اتجاه فضاءات جديدة.

ويقدر الباحثون والمهتمون بشأن ظاهرة الاغتراب عدد المغتربين اليمنيين حول بلدان العالم حاليا بأكثر من 7 ملايين ويسردون أسباباً عدة لهذه الهجرات المتواصلة.

أسباب الهجرة اليمنية

هناك الكثير من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الهجرة من أبرز هذه الأسباب كما يقول الدكتور يحيى علي الصرابي تتركز في عوامل نفسية وسياسية واقتصادية ومنها التجارة التي تتطلب الانتقال من مكان إلى آخر بحثاً عن الفائدة.

ويرى الدكتور الصرابي أن من أهم الأسباب وأبرزها في دفع العمالة الماهرة إلى الهجرة للخارج الفروق والتباين في الأجور والامتيازات التي يجدها المهاجر في الدولة المضيفة .. إضافة إلى عدم استقرار السوق المحلي وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية وقلة الأجور وعدم تناسبها مع مستويات تكاليف المعيشة إلى جانب أزمة المواصلات وانقطاع الكهرباء والتي اثرت على مستوى الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي وغيرها من العوامل المجتمعية التي دفعت بالكثيرين للهجرة بحثاً عن ظروف ووسائل خدمية أفضل.

عوامل سياسية واقتصادية

كما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها اليمن وعاشت بشطيرها أزمات وحقباً مظلمة خلال الفترة التاريخية منذ الحكم العثماني والإمامي والاحتلال البريطاني كما يؤكد الدكتور الصرابي، شكلت أهم عوامل الدفع الخاصة بالهجرة اليمنية إلا أن تأثيرها قد تضاءل كثيراً بزوال الأنظمة التي كانت تكرس تلك العوامل، كما أن مؤشرات المخاض الاجتماعي الذي يشهده اليمن حالياً نتيجة لعدة عوامل منها الانفتاح وانتشار التعليم وبوادر التغيير في البنية الاقتصادية توحي بأن تلك العوامل الاجتماعية الدافعة في طريقها إلى الزوال في المستقبل غير البعيد.

وما تزال العوامل الاقتصادية التي دفعت اليمنيين إلى الهجرة في الماضي حاضرة وفاعلة حتى الآن كما يرى المختصون رغم الجهود المكثفة التي تبذلها الجهات المعنية في الحكومة اليمنية في سبيل تطوير الاقتصادي اليمني وترتبط الهجرة اليمنية الحديثة بتطورات عوامل الدفع الاقتصادية أكثر من ارتباطها بتطورات العوامل الأخرى باعتبارها في الغالب هجرة عمل تنتقل فيها العمالة الوطنية من سوق العمل المحلي إلى أسواق العمل في الخارج.

ومن أهم عوامل الدفع للهجرة اليمنية كما يرى المختصون والباحثون في هذا الشأن مهنة التجارة حيث ترتبط قضية هجرة العمالة بشكل كبير بقضايا التجارة الحرة التي من أهم متطلباتها التنقل والارتجال من مكان إلى آخر بحثاً عن الربح والفائدة وما يؤكد ذلك تواجد الجاليات اليمنية في كثير من الدول التي كانت تربطها باليمن علاقات تجارية.

عوامل الاغراء

كما تمثل البعثات التعليمية إلى الخارج والمنهج الأكاديمي من أبرز عوامل هجرة العمالة وذلك لما يتلقاه المبعوثون من عوامل الإغراء في دول المهجر وغالباً ما يكونون أقدر من غيرهم من المقيمين على تدبير أمر الهجرة ومتطلباتها إلى أماكن بعثاتهم التعليمية بحكم معرفتهم بها وعلاقاتهم فيها.

وتشير بعض الدراسات إلى أن معظم المناهج الدراسية في الوطن العربي خاصة في المجالين العلمي والمهني ترتبط نظريا وتطبيقيا بالعالم المتقدم أكثر من ارتباطها بظروف واحتياجات أي بلد عربي كبلد نام .. ولعل السبب وراء ذلك هو التفوق العلمي لهذه البلدان مما جعلنا نستورد عنهم بعض مناهجنا الأكاديمية من دون أن نتمكن من اجراء التعديلات اللازمة عليها لجعلها أكثر ملاءمة وارتباطا بأوطاننا.

وللتكوين العقائدي دور في تلك العوامل حيث تعد النفس العقائدية كما يقول الدكتور الصرابي نفس عقائدية ويمكنها أن تبذل الكثير من أجل عقيدتها مشيرا إلى أنه كان للعقيدة دور بارز في اذكاء دوافع الهجرة في اليمن وكان العامل الديني هو الدافع وراء هجرة اليمنيين وانتشارهم في معظم ارجاء العالم الإسلامي منذ عصر الدعوة والفتوحات الإسلامية.

استقدام الأجانب

وتبقى هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى دراسة أكثر لتقرير العلاقة السببية المباشرة بينها وبين الهجرة اليمنية ومن أهمها كما يؤكد الصرابي ارتفاع المهور ومضغ القات واللذان يمثلان مشكلتين مازالتا مستعصيتين على الحل في المجتمع اليمني رغم الاهتمام الرسمي والشعبي بعلاجهما إضافة إلى تضخم الأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع أجور الإنتاج بشقيه الزراعي والصناعي الناتج عن هجرة الكفاءات المحلية وارتفاع أجور من تبقى منهم أو من يقدمون من الخارج إلى اليمن كوافدين.

وتختلف أسباب ودوافع الهجرة الخارجية من شخص إلى آخر فقد تكون اقتصادية او اجتماعية أو سياسية أو طبيعية أو بيئية أو نفسية .. فعندما تهاجر الكفاءات الوطنية أو تتجه للعمل في غير مجال تخصصها فإن البلاد ستضطر إلى استقدام وتشغيل أجانب للحلول محل المهاجرين الوطنيين اليمنيين في كافة المجالات بما فيها المهن التي لا تحتاج إلى عمالة ماهرة أو حتى شبه ماهرة وبالتالي أصبحت اليمن دولة مصدرة ومستقبلة للعمالة في آن واحد.

استراتيجية تأهيل العمالة الوطنية

وتشكل الهجرة اليمنية إلى الخارج أبرز التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار لما لها من تأثير مباشر على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. حيث يؤكد المختصون على ضرورة إيجاد استراتيجية وطنية لتطوير الهجرة النوعية المؤقتة في إطار استراتيجية تأهيل وتطوير قوة العمل اليمنية كمورد بشري باعتباره من أغلى ثروات الوطن وبجهودهم سيسهمون في تطوير الوطن .. داعين إلى بذل الجهود في مجال التدريب المهني وتشجيع الشركات اليمنية وخاصة في قطاع التشييد والبناء على الدخول في المناقصات التي تعلن عنها الدول العربية للمشروعات الإنشائية للحصول على حق القيام بهذه المشروعات مع حق استقدام وتشغيل العمال اليمنيين.

124 حالة اختطاف للأطفال في اليمن خلال 2013م

تقرير : الابتزاز والتحرش الجنسي والتسول .. أبرز الدوافع لاختطاف الأطفال

/تقرير / ساري نصر

أشار تقرير حديث صادر عن منظمة سياج لحماية الطفولة إلى أنه تم رصد 124 حالة اختطاف للأطفال من 150 حالة في مختلف محافظات الجمهورية خلال عام 2013م احتلت فيها أمانة العاصمة المرتبة الأولى من إجمالي الأطفال المخطوفين وتلتها محافظتا صنعاء وتعز, حيث بلغت نسبة اختطاف الفتيات 19 حالة مقارنة بالأطفال الذكور، مرجعا السبب إلى القيود الاجتماعية والثقافية الحذرة في التعامل مع الأنثى حيث تتحول من ضحية إلى مدان في نظر الأسرة والمجتمع المحيط ويؤثر ذلك على حياتها ومستقبلها ويقل الإبلاغ عنها.

وارجع التقرير دوافع الاختطاف إلى عدة عوامل وأسباب منها جنائية محضة وهذه غالبا ما يقدم عليها الخاطف أو الخاطفون بهدف ارتكاب جرائم جنائية لتحقيق أغراض شخصية أو من اجل الاستغلال والاتجار وهذه تمثل النسبة الأكبر وتندرج تحتها الكثير من الأغراض والدوافع كطلب الفديات المالية أو إرغام أولياء الضحايا على تقديم تنازلات معينة أو من اجل التسول بهم في الشوارع واستغلالهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي والاتجار بمختلف صوره وانماطه .

غياب العقاب

وقال التقرير انه خلال العشر السنوات الماضية لوحظ ازديادا متصاعدا لحالات اختطاف الأطفال تحت مبررات وذرائع عديدة, حيث يتعرض الأطفال خلال اختطافهم لجرائم وانتهاكات متعددة من بينها الاغتصاب والتحرش الجنسي والقتل والاتجار والإخفاء القسري والتعذيب النفسي والبدني, وفي المقابل فان غالبية مرتكبي هذا النوع من العنف يفلتون من العقاب بسهولة أو تطبق بحقهم عقوبات غير رادعة مقارنة بحجم الجريمة والآثار التي تحدثها على الطفل الضحية وأسرته بصورة مباشرة وعلى الأمن والسكينة العامة والاستقرار عموما .

ويعزز التقرير انتشار هذه الظاهرة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تمر بها البلاد منذ العام 2011م حيث سجل الاختطاف أرقاماً مرتفعة بين الانتهاكات التي يتعرض لها الاطفال, مرجعا تدني مؤشر قضايا اختطاف الأطفال في المحاكم والنيابات إلى ضعف سلطة الدولة وسيادة القانون في اغلب مناطق البلاد إذ لم تحصل الغالبية العظمى من الضحايا على الإنصاف عبر المؤسسات القضائية مما ترتب على ذلك قبول اسر الضحايا بالحلول القبلية والتي تخرج بأحكام تسمى الصلح وهذه الأحكام تتضمن في الغالب حلولاً يغيب عنها إنصاف الضحايا وتمكن الخاطفين من الإفلات من العقاب .

تدني الاهتمام

وأشار التقرير إلى انه بالرغم من تصاعد ظاهرة الاختطاف في العشر السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ إلا أن مستوى الاهتمام بها على الصعيد الرسمي والشعبي متدن جدا, لا تتم متابعة مصير الضحايا في اغلب الأحيان من قبل الأجهزة المعنية كما أن كثيراً من أولياء الإناث يتعمدون إخفاءها وحتى التبرؤ منها بدواعي العيب الاجتماعي الذي يلحقه ذلك بشرف القبيلة والأسرة, مضيفا أن الكثير من الضحايا لا يحصلون على التدخلات النفسية والدعم القانوني اللازم والمناصرة والتأييد الإعلامي, وبهذا فان تعزيز العدالة وسيادة القانون تبقى الغائب الأكبر عن الكثير من الضحايا .

حماية الأطفال

وطالب رئيس منظمة سياج أحمد القرشي في مؤتمر صحافي لإطلاق التقرير السنوي الأجهزة القضائية والأمنية إلى القيام بواجبها المناط بها وإنزال أشد العقوبات بحق الخاطفين ليكونوا عبرة لغيرهم والعمل على الإفراج عن الأطفال المخطوفين وحمايتهم من عبث المتاجرين بالطفولة.

وقال: إن اختطاف الأطفال جريمة وظاهرة خطيرة تهدد المجتمع اليمني برمته .. مطالبا منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى رفع مستوى التعاون مع المؤسسات الناشطة في مجال حماية الطفولة وإيجاد حلول ومعالجات تكفل الحد من اختطاف الأطفال ومن تعرضهم للمخاطر الجسيمة.

وأضاف القرشي أن انتشار ظاهرة اختطاف الأطفال مؤخرا بشكل كبير في اليمن يعد مؤشرا على وجود خلل وضعف في التشريعات والسياسات التي تكفل التصدي للخاطفين من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة في اليمن.

وطالب المؤسسات العامة والخاصة الإسهام الفعال في الحد من هذه الظاهرة ورفع مستوى الوعي المجتمعي بخطورتها، وناشد أولياء أمور الأطفال في المحافظات والمديريات لا سيما المناطق النائية منها الإبلاغ الفوري عن أي حالة اختطاف تطال أطفالهم لما من شأنه مساعدة الأجهزة الأمنية في ملاحقة المرتكبين لهذه الجرائم ومتابعة الخاطفين لينالوا جزاءهم.

الآثار النفسية

وتثير قضية اختطاف الأطفال، سواء الرضع من المستشفيات أو صغار السن من الأزقة والأماكن العامة والخاصة، رعبا في صفوف الأمهات والآباء والأسر, حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد المجتمع اليمني، لاسيما بعد اتساع ظاهرة اختفاء الأطفال من الجنسين، والتي يعزيها البعض إلى انعدام الوازع الأخلاقي والديني، وضعف التربية الصالحة والتوجيه التربوي، علاوة على الإنحلال الأخلاقي والمتاجرة والاكتساب بأرواح الأطفال الأبرياء من وراء هذا الجرم الجسيم, ناهيك عن الآثار النفسية لأسر الضحايا التي قد تصاب بحالة اكتئاب شديدة وذلك بسبب ما يتوقعون من الأحداث والأشياء التي سيواجهها أطفالهم من قبل الخاطفين وكذلك ما يدور في بالهم من أفكار سلبية يعتقدون أن الطفل سيتعرض لها "عنف جسد، اغتصاب، ضرب، تعذيب، سجن، تهديد وغير ذلك من الأفكار أما بالنسبة للأثر النفسي العائد على الطفل بسبب الاختطاف فإن الطفل قد يصاب بصدمة نفسية قوية وبحالة انفصام شديدة بالإضافة إلى التخوف من المجتمع من حوله والنظر إليه بصورة عدوانية وكراهية ناهيك عن الحالات الأخرى التي تحدث للطفل كاضطرابات النوم والكوابيس المزعجة والشرود والسرحان وغيرها من هذه الأشياء وكل ذلك وارد لأن الطفل كما قلنا سابقا قد دخل بصدمة نفسية قوية بسبب الاختطاف.